العملات الافتراضية، تداولها ومخاطرها

Virtual currencies trading and its risks

عائشة بوثلجة[1]، عابد نصيرة[2]

[1] جامعة لشلف، مخبر العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات دول الشمال واختبار مدى إمكانية إنشاء اتحاد اقتصادي موحد لها، الجزائر

a.boutheldja@univ-chlef.dz

[2] جامعة الشلف، الجزائر، مخبر البحث المقاولاتية وحوكمة المؤسسات، الجزائر، n.abed@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2021/11/09 تاريخ القبول: 2022/02/13 تاريخ النشر: 2022/03/15

ملخص:

العملات الافتراضية من أهم الابتكارات التكنولوجية الحديث الافتراضية من أهم الابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال المال والأعمال، وعلى رأس هذه العملات الافتراضية نذكر عملة "البيتكوين" كنموذج، لأن هذه العملة لاقت قبولا وتداولا كبيرا في السنوات الأخيرة من قبل الأفراد بفضل الخصائص التي تميزها عن النقود التقليدية، رغم أنها تصدر عن جهات غير رسمية والمخاطر التي تجر عنها. وانتشار هذه العملات دفع بالدول إلى البحث في كيفية التعامل مع هذه العملات وتفادي انعكاساتها السلبية، وهناك تباين في مواقف الدول حول قبولها كوسيلة للتداول ومخزن لقيمة نقدية، فهناك دول سمحت بتداولها ، وأخرى قامت بحظرها وجرمتها واعتبرتها وسيلة تداول غير قانونية. وسنحاول من خلال هذا البحث التعرف على العملات الافتراضية، ومدى توافقها مع خصائص ووظائف النقود التقليدية، وعلى الموقف الدولي منها في ظل الانتشار الواسع لها، والسرية التي تتميز بها لأن البعض يراها تشكل خطرا على الاستقرار المالي المحلي والدولي.

الكلمات المفتاحية: العملات الافتراضية، البلوكتشين، البيتكوين,

تصنيفات JEL :E51 ، O33 ، O33.

Abstract:

Virtual currencies are one of the most significant modern technological in the world of finance, for instance, The " Bitcoin" which was actively traded in the past few years, although it is issued by unofficial and non-governmental organizations and its risks. The spread of such virtual currencies pushed some countries to conduct researches on how to deal with them in order to avoid their negative impact on their economies. Some governments have allowed them to be traded, Yet others have banned them, imposed sanctions on their traders. In this paper, we will try to pinpoint the different virtual currencies and the extent of their compatibility with the characteristics and functions of traditional money.

Keywords: Virtual currencies,blockchain, Bitcoin.

Jel Classification Code: E51, O33 , O33.

المؤلف المرسل: عائشة بوثلجة

1. مقدمة:

لقد أصبحت العملات الافتراضية واقعا لابد أن تسلم به الاقتصاديات الحديثة، رغم أن الكثير من الحكومات منعت التعامل بالعملات الافتراضية وحاولت حصر مجالات استخدامها في إطار ضيق، في وقت تعاظم فيه عدد العملات بشكل متسارع وأصبحت مقبولة من قبل فئة واسعة من المجتمع على المستوى الدولي لما تتمتع به من خصائص ايجابية، بل وصل الأمر أن أصبحت بعض البنوك المركزية تشرف على إصدار العملات الافتراضية، ويدل ذلك أن هذه العملات نالت من الاعتراف ما يدعو إلى البحث في كيفية تداولها دون مخاطر وآثار سلبية، أو البحث عن بديل.

الأهمية:

اكتسب موضوع العملات الافتراضية أهمية بالغة في عالم المال والأعمال، حيث أصبح الإقبال عليها كبيرا باعتبارها ابتكارا نقديا غير الكثير الاعتبارات النقدية بين الأفراد، وما زاد أهمية البحث في العملات الافتراضية هو الطريقة التي تصدر بها دون اي غطاء قانوني او سلطة نقدية، وهذا ما يراه العديد من الاقتصاديين خطر على الاقتصاد المحلي والدولي،

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى التعريف بالعملات الافتراضية التي أصبحت تستعمل كأداة للتداول، وعلى أي أساس يتم تعدينها أم تتم بصورة عشوائية، كما سنطرق إلى خصائص هذه العملات والمخاطر التي تنجر عن تداولها، وموقف الدول من هذا النوع من العملات.

الإشكالية:

وسنحاول الإجابة على إشكالية البحث من خلال المحاور التالية:

- مفهوم النقود الافتراضية ونشأتها – البيتكوين-.
- العملات الافتراضية ومدى توافقها مع ضوابط السك.
- موقف الدولي من تداول العملات الافتراضية وكيفية التعايش معها.

منهج البحث:

سنحاول الاجابة على إشكالية البحث باعتماد المنهج الاستنباطي بما يتلاءم وطبيعة البحث، من خلال التطرق إلى المفاهيم والعموميات والسرد التاريخي لمسار تطور العملات الافتراضية، ومناقشة الوقائع الخاصة بموضوع البحث وطبيعته، مع الإشارة إلى مجموعة من الحالات تداول العملات الافتراضية والتعامل معها لإثراء البحث.

2. . مفهوم العملات الافتراضية ونشأتها

هناك عدة مفاهيم وتعاريف للعملات الافتراضية التي أصبحت بالمئات، بدءا بالبيتكوين الذي يعتبر العملة الافتراضية الذهبية، لي تليه عملات أخرى كل حسب خصائصها، إلا أنها تشترك في مجموعة من الخصائص نذكر فيما يلي.

1.2 تعريف العملة الافتراضية:

تعتبر العملات الافتراضية أداةحديثة للتبادل التجاري، والتي لا تتواجد إلا على هيئة الكترونية، وهي مشفرة غير مركزية تعمل بنظام الند للند، يتم إدارتها بالكامل من قبل مستخدميها بدون أي سلطة مركزية أو وسطاء، عبر الوسائط الالكترونية فقط مثل الحواسيب والأجهزة الذكية كالهواتف وغيرها ، لشراء سلع عينية أو منافع مختلفة(النعيمي، 2018، صفحة 11).

– وتعرف العملات الافتراضية أنها عملة رقمية افتراضية ليس لها كيان مادي ملموس أو وجود فيزيائي، منتجة بواسطة برامج حاسوبية ولا تخضع للسيطرة أو التحكم فيها من جانب بنك مركزي أو أي إدارة رسمية دولية يتم استخدامها عن طريق الانترنت في عمليات الشراء والبيع أو تحويلها إلى عملات أخرى وتلقى قبولا اختياريا لدى المتعاملين فيها(إبراهيم، 2018، صفحة 7).

– وتعرف العملة الافتراضية أيضا على أنها " تمثيل رقمي للقيمة، يصدر بواسطة مطورين خاصين باعتباره وحدة حساب، ويمكن الحصول عليه وتخزينه والوصول إليه والتعامل به الكترونيا، ويستخدم لمجموعة متنوعة من الأغراض عند اتفاق طرفين على استعماله".

– وعرفها البعض على أنها " عبارة عن أصول رقمية مصممة للعمل كوسيلة للتبادل، تستخدم التشفير كوسيلة لتأمين معاملاتها، والتحكم في إنشاء وحدات إضافية، والتحقق من نقل الأصول والقيم بشكل غير نسخي ، وهي في غالبيتها مبنية على تقنية تسمى سلسلة الكتل أو سلسلة الثقة ، والتي تضمن الشفافية، السرعة والثقة في النقل، ويقوم بإنتاج هذه العملات مجتمع يسمى بالمنقبين(دهشان، 2019، صفحة 13).

– وعليه يمكن أن نعرف العملة الافتراضية على انها وحدات رقمية مشفرة، لا تخضع لأي سلطة مركزية تنتج بواسطة شبكة حواسيب ذات تقنية متطورة ، يتم تداولها بين مجموعة محددة من مستخدميها بقبولهم الاختياري لها.

2.2 نشأة العملات الافتراضية:

تعود فكرة وتاريخ العملة الرقمية إلى عدة سنوات منصرمة، وكان هذا أمرا طبيعيا كنتيجة للتطور التكنولوجي وانتشار شبكة الانترنت ، وبالتحديد في العام 1993 قام عالم الرياضيات دافيد تشوم باختراع أول إلكترونية مشفرة، وحاول دعمها بشتى الطرق ولكن بسبب حداثة الموضوع وعدم انتشار التجارة الالكترونية وقتها فشلت المحاولة وتم إغلاق المشروع، بسبب تخوف الأفراد من التعامل بها ، وعدم قدرته على إقناع التجار والشركات على تقبلها والتعامل بها، غير أن الفكرة بقيت مطروحة للفترات الموالية حين ظهرت عملة افتراضية تم التعامل بها وقبولها بالفعل كعملة للتبادل(دهشان، 2019، صفحة 14).

والحديث عن نشأة العملات الافتراضية يعني الحديث عن عملة **البتكوين** ، لأنها أول تطبيق عملي لفكرة العملات المشفرة التي تم الحديث عنها في العقد الاخير من القرن الماضي ، وتعود بداية ظهور عملة " البيتكوين" إلى العام 2008 ، عندما طرح شخص اطلق على نفسه أسم "ساتوشي ناكاموتو"، في ورقة بحثية بعنوان النقد الالكتروني الند للند(عامر، 2019، صفحة 272). طرح فيها فكرة استخدام نقود الكترونية وصفها بأنها نظام نقدي إلكتروني يعتمد في التعاملات المالية المباشرة بين مستخدم وآخر دون وجود وسيط في محاولة منه لخلق عملة حرة غير خاضعة للرقابة بهدف تحرير الاقتصاد العالمي لتلافي مشاكل النظام النقدي التقليدي ولمواكبة التغيرات المتسارعة في عالم الأعمال خاصة على الشبكة الافتراضية(مال، 2021).

والمصطلح يعني: ()**Bit** تعني رقمي ، و(Coin) تعني عملة ، وبالتالي فإن المعنى يصبح عملة رقمية ، ويطلق عليها البعض العملة المشفرة (الجوارين، 2018، صفحة 2).

ونظام البيتكوين هو الابتكار التكنولوجي والنقدي الذي يسمح الند للند بنقل القيم على الانترنت بدون الوثوق بطرف ثالث. ويستخدم هذا النظام دفتر حسابات عام للوصول إلى الاجماعمن خلال المشاركين في الشبكة حول شرعية المتعاملين، ويعتمد هذا النظام أيضا على عناصر مختلفة من التشفير لضمان أن دفتر الحسابات العام دقيق بدلا من الوثوق بمؤسسة مركزية(زهرة، 2019، صفحة 2185).

يعمل البيتكوين وفق برنامج وبروتوكول، يسمح للمشاركين بإصدار وحدات البيتكوين وإدارة المعاملات بشكل جماعي وتلقائي. وبصفته بروتوكولًا مجانيًا (كود مفتوح المصدر) ، فإنه يسمح أيضًا بالتشغيل البيني للبرامج والخدمات التي تستخدمه دون الخضوع لسلطة نقدي،و تعتبر عملة البيتكوين وسيط دفع ومخزنًا للقيمة(Luc, 2021).

وعلى إثر الانتشار والنجاح الذي حققته هذه العملة ، فقد قام العديد من مطوري البرامج بإصدار المزيد مما هو على شاكلتها ومستوحى منها ، مثل التكوين ونايمكوين .....، ولكن تعدين هذه العملة تحكمه خوارزميات رياضية معقدة جدا لا تسمح بتجاوز

عدد وحداته 21 مليون وحدة، ويقدؤ مؤسسوها أن هذا سيكون في حدود العام 2040 ، وحينها تحتاج إلى تقسيم كل وحدة إلى وحدات جزئية(معبوط، 2019، صفحة 385).

وقد راج تداول العملة الافتراضية بيتكوين في أنحاء العالم ، باعتبارها أداة مالية يميل سعرها إلى التقلب وهو ما يجعلها أداة لتحقيق أرباح بالمراهنة وخاصة أن بيتكوين خارج عن وصاية أي سلطات مالية لأي دولة ارتفعت قيمته لأكثر من مليون مرة خلال خمس سنوات، حيث كان الدولار يساوي 1000 بيتكوين عند صدوره سنة 2009، وتجاوزت قيمة 1000 دولار لتقترب من سعر الذهب خلال هذه الفترة ، وقد تجاوز تداول البيتكوين 15 مليار دولار، وهو ما جعل البيتكوين يفرض حضوره ويكتسب شهرة واسعة في دول شرق آسيا والصين واليابان ، ووصلت شهرته إلى الخليج بعد إعلان مطعم The Pitzza Guys – في دبي بالامارات العربية– كخيار للدفع إلى جانب البطاقة الاءتمانية والعملة النقدية(النعيمي، 2018، صفحة 29).

3.2 أهم أنواع العملات الافتراضية:

– **البيتكوين:** وهي العملة الأكثر شهرة في العالم ، وأول عملة افتراضية استخدمت في المعاملات المالية، استخدمت أول مرة سنة 2009 ، باستخدام تقنية بلوك تيشن، حيث يرتكز برنامجها على بروتوكول الند للند ويمكن أن تستخدم كعملة لجميع أنواع المعاملات للسلع والخدمات الحقيقية والافتراضية(يحي، 2018، صفحة 4).

– **لايتكوين: Litecoin**

اللايتكوين العملة هي ثاني عملة افتراضية بعد البيتكوين، تم إطلاقها سنة 2011، وبرنامجها مفتوح المصدر، لكن المعاملات فيها أسرع من البيتكوين بحوالي عشر دقائق، بينما يبلغ متوسط وقت إنشاء الكتلة في عملة "اللايتكوين" ما يقارب الدقيقة الواحدة (الأردني، 2020، صفحة 25) ، وبالتالي التعامل بها أسهل وأرخص.

وظهرت بعدها عملات أخرى منها(الباحوت، 2017، صفحة 30):

– **نيمكوين (Namecoin)**: أنشأت في ابريل 2011، تعتمد على تقنية البتكوين مفتوحة المصدر ، تتميز بالندرة العالية، اللامركزية ، الأمن والخصوصية.

– **البيركوين (Peercoin)**: أنشأت في أوت 2012، وهي تستند كباقي العملات الافتراضية إلى بروتوكول الانترنت (الند للند) ولكنها تمتاز بزيادة في كفاءة التعدين، وتحسين الأمان والضمانات، لتجنب سوء المعاملة من المعدنين، وتحتل المرتبة الرابعة بين العملات الافتراضية في القيمة السوقية.

– **نوفاكوين (Nivacoin)**: أنشأت في فبراير عام 2013 ، وتستند إلى رمز المصدر المفتوح، وعلى بروتوكول الانترنت (الند للند)، ولكنها تختلف عن معظم العملات الرقمية البديلة للبتكوين كونها تدمج برامج الحماية داخل نواة العملة، مما يمنع الاعتداء من قبل مجموعات التعدين والتنقيب.

– **فيذر كوين (Feethercoin)**: هي عملة افتراضية مفتوحة المصدر وتتشابه مع البتكوينواللايتكوين، وتتميز بضبط صعوبة التعدين في كثير من الأحيان، كما تتميز أيضا بأنه يتم تحديثها بانتظام لدمج الميزات والتحسينات الجديدة فيها.بما في ذلك الحماية من سوء المعاملة الناتج عن التعدين الجماعي.

– **إي ديناركوين(E-Dinarcoin)**: دخلت هذه العملة سوق الصرف للعملات الافتراضية في 2016/09/27، وهي تعمل على التقنية الحديثة مفتوحة المصدر، كما تتسم بالتحديث المستمر لنظامها التعديني لزيادة الأمان للمتعاملين فيها .–

- **الايثريوم (Ethereum)**: هي عملة افتراضية ومنصة لا مركزية تسمح بإنشاء عقود ذكية، بطريقة تحاكي إبرام العقود التقليدية ، لكنها تتطلب شروطا ومتطلبات لتنفيذها دون الحاجة إلى سلطة أو جهة ما تتحكم في عملياتها. تم اطلاقها سنة 2015 ، وهناك الايثريوموالاثريوم التقليدي ، وهي ثاني أعلى عملة رقمية بعد البيتكوين(الجميلي، 2019، صفحة 90).
- **عملة الريبل(Ripple)**: تعد من أشهر العملات الافتراضية حيث تحتل المرتبة الثالثة عالميا من حيث السيولة ، قمت بإنتاجها شركة تسمى (أوين كوين) في عام 2013 م، حيث تتيح للبنوك تسوية المدفوعات عبر الحدود في الوقت الآني بشفافية وبأقل تكلفة(الجميلي، 2019، صفحة 88).

2. 4 خصائص العملات الافتراضية "البيتكوين" :

تتمتع النقود الافتراضية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن النقود التقليدية ، أهم هذه الخصائص(النعيمي، 2018، صفحة 18):

– **إخفاء هوية المستخدم**: يتيح التعامل عبر العملات الافتراضية إخفاء الهوية، حيث لا يتطلب إجراء العملية التحقق من شخص المستخدم لإتمامها، ولا يتطلب تنفيذ عمليات الشراء والبيع والإفصاح عن أي بيانات أو معلومات شخصية.

– **اتساع النطاق**: يتميز البتكوين بالقدرة على التعامل مع أي فرد في مختلف أنحاء العالم، حيث يسمح نظام التعامل عبر تلك العملة بتحويل الأموال من أي مكان إلى مكان آخر بأي قيمة .

– السرعة الفائقة في نقل الأموال : من السمات المميزة للتعامل بالعملة الافتراضية خاصة البيتكوين : عنصر السرعة، حيث تتم عمليات هائلة بين مختلف مناطق العالم في مدة زمنية لا تتجاوز الثواني المعدودة .

– **التحكم وحماية الهوية والأموال** : يمتلك مستخدمو البيتكوين تحكما كاملا في معاملاتهم، لذا من المستحيل على التجار أن يفرضوا عنوة رسوما غير معلن عنها أو غير مرغوب فيها، كما يمكن أن يحدث مع وسائل الدفع الأخرى، ومدفوعات البيتكوين يمكن أن تتم دون دمج أو ربط المعلومات الشخصية بالمعاملة، وهذا يوفر حماية فائقة ضد سارقي الهويات، ومستخدمو البيتكوينيمكنهم أيضا حماية أموالهم من خلال الاحتياطي والتشفير.

– **انخفاض تكلفة الاستخدام**: تتميز المعاملات والتحويلات عن طريق العملات الافتراضية بانخفاض تكلفة التحويل والدفع ونقل الأموال، حيث لا تمر الأموال الافتراضية عبر المؤسسات المصرفية أو الجهات المالية الدولية والمحلية، وإنما تتم المعاملات مباشرة بين مستخدم وآخر دون الحاجة إلى وسيط يسهم في رفع التكلفة.

– **سهولة الاستخدام** :أيا كان النظام الذي يتم استخدامه، فهو سهل الاستخدام بالنسبة للأفراد الذين لا يمتلكون خبرات تقنية، وهنا نجد أن أجهزة الحاسوب ساعدت على إنشاء المعاملات بسرعة وسهولة، بالاضافة إلى إمكانية استخدام الأجهزة اللوحية والهواتف المتصلة بشبكة الانترنت.

– **صعوبة التعقب** :وهذه أهم الميزات ، حيث يصعب تعقب المعاملات أو اقتفاء أثرها بغرض تحديد الأطراف والجهات المتعاملة بالاضافة إلى غموض السلع والمنتجات المستخدمة في عملية التبادل .

– **إمكانية تحويل العملات الافتراضية المفتوحة إلى نقد حقيقي**: يمكن تبادله بالعملات الرسمية مثل الدولار والاورو ، بعمليات مشفرة عبر الانترنت ، بواسطة مواقع متخصصة أو أجهزة صرافة آلية خاصة.

– **تسهيل التجارة العالمية:** فالمعاملات المشفرة لا تخضع بطبيعتها إلى أسعار الصرف أو أسعار الفائدة أو رسوم المعاملات أو غيرها من الرسوم المفروضة من قبل بلد معين، وباستخدام آلية البلوك تشين يمكن إجراء التحويلات والمعاملات عبر الحدود دون مضاعفات بسبب تقلبات أسعار صرف العملات وما شابه ذلك(ليل، 2019، صفحة 9).

2. 5 **البلوك تشين والبيتكوين:** الجدير بالذكر أن أن نموذج البيتكوين ليس التطبيق الوحيد لتقنية البلوكتشين أو ما تعرف بسلسلة الكتل، ولكنه أهم التطبيقات التي تعتمد هذه على التقنية وقد ظهرا متزامنين مع بعض، وهناك تشابك بين البيتكوين والبلوكتشين، وتتميز هذه التقنية بخصائص تجعلها ركيزة مهمة وآمنة أثناء تعدين البيتكوين وتداولها، وتتميز البلوك تشين بمجموعة من العناصر التي تمنحها الأمان والسرية.

تعمل تكنولوجيا البلوك تشين وفق ثلاثة آليات رئيسية، تمثل القاعدة الأساسية التي تقوم عليها هذه التقنية، ويتم في إطارها إنجاز مختلف المعاملات وهي (جامد، 2020) :

– **دفتر الأستاذ الموزع:** يقصد بدفتر الأستاذ الموزع أنه سجل مالي لا مركزي يتضمن بيانات الأصول المالية والمادية والقانونية والإلكترونية يمكن مشاركته عبر شبكة من المواقع أو المناطق الجغرافية أو المؤسسات المتعددة بنظام الند للند، ويمكن جميع المشاركين على الشبكة من الحصول على نسخة مطابقة خاصة بهم من هذا السجل، ويتم الحفاظ على أمان ودقة الأصول المخزنة في السجل بشكل تشفيري، لذا يعتبر هذا الدفتر أحد العناصر الأساسية للبلوك تشين.

– **قاعدة البيانات المركزية:** تهدف هذه الآلية إلى القضاء على فكرة المركزية، حيث لا توجد جهة واحدة أو خادم واحد أو جهاز واحد يتحكم في سلسلة الكتل، بل إن السلسلة موزعة بين جميع الأفراد المشتركين فيها حول العالم، حيث يمكن لأي شخص في العالم أن يقوم بتحميل السلسلة والاطلاع عليها والمشاركة فيها، ويعتبر هذا المبدأ أحد عناصر الأمان للسلسلة، فإذا أراد أحد القراصنة التلاعب بالسلسلة أو اختراقها، فلا بد عليه أن يخترق جميع الأفراد الموجودين بها، وهو أمر مستبعد الحدوث.

– **التنقيب (التعدين):** ويقصد بعملية التعدين "استخدام طاقات أجهزة الكمبيوتر في البحث عن **الهاش** الصحيح المميز لهذه المعاملة حتى تتم بنجاح، حيث يقوم ملايين المنقبين حول العالم بإجراء مجموعة من العمليات الحسابية المعقدة عبر أجهزتهم بغرض الحصول على **الهاش الصحيح** الذي يربط هذه المعاملة بالمعاملة السابقة لها داخل السلسلة ويميزها عن غيرها من المعاملات الأخرى وتعتبر هذه هي الوظيفة الرئيسية لعملية التعدين، وهي التأكد من أن المعاملة الجديدة أخذت نفس المدة الزمنية التي أخذتها المعاملات السابقة لها داخل السلسلة، بما يضمن عدم حدوث تلاعب أو غش. (خليفة، مارس 2018) ، والتعدين له وظيفتان هما: التحقق من التحويلات وصنع البتكوين على الشبكة، وعملية التعدين عملية معقدة تتطلب قوة حسابية كبيرة (النجار، طبعة 01) .

2. 6 محاذير ومشاكل العملات الافتراضية:

رغم المزايا التي تتمتع بها النقود الافتراضية إلا أن لها العديد من العيوب ولمخاطر الفنية ، الاقتصادية والشرعية التي يجب الحذر منها، ومن هذه المحاذير نذكر(إبراهيم، 2018، صفحة 18):

– **إمكانية الانفاق المزدوج:** وهذه من أهم المشاكل الفنية التي تواجه المعدنين، لاحتمال أن ينفق أحدهم نفس المبلغ مرتين ، وعدة يتم مراقبة ذلك عن طريق سيوفر مركزي يحتفظ بسجل حول جميع التعاملات والأرصدة ، ويقع على المعدن عبء متابعة الانفاق على مستوى العالم.

– **القبول العام:**النقود الافتراضية لا تتمتع بالقبول العام أو الاعتراف الرسمي بها في معظم اقتصاديات العالم، بل هناك بعض الدول أصدرت قوانين تحظر فيها استخدام النقود الافتراضية ، وتحذر مواطنيها من مخاطر التعامل بها.

-**التأثير على العملات التقليدية:** يرى البعض أن النقود الافتراضية تؤثر سلبا على العملات التقليدية، لأنها ستتسبب في كسادها وتؤثر على دور وسلطة البنوك المركزية في الاقتصاد.

-**القرصنة:** عدم إمكانية استرجاعها في حال التعرض للقرصنة أو الخطأ ، فبعد تأكيد الصفقة لا يمكن عكسها، ولا أحد يستطيع استرجاعها إذا تم إرسال الأموال إلى أحد المخادعين أو إذا تم الاستيلاء عليها من طرف القراصنة من جها الكمبيوتر الخاص بالمتعامل أو من هاتفة الجوال.

– النفاذ: بعض العملات معرضة للنفاذ باعتراف مخترعيها، ولا يمكن إصدار المزيد منها ويكون الحصول عليها فقط عن طريق الشراء ممن يمتلكها أو تقسيمها إلى أجزء.

– ليس لها سعر صرف رسمي : يشكل سعر العملات الافتراضية وتقلباتها الكبيرة مشكلة كبيرة للمتعاملين بها، كما أنها قد تحد من مدى انتشارها وقبولها، ومن جهة أخرى فإن السعر المتذبذب للعملة –بسبب المراهنات – يشجع عمليات الاحتيال واستغلال ذلك عن طريق مواقع وهمية لتبادل العملة، حيث يقومون بمحاكاة شن هجوم الكتروني عليها لإحداث فع بين المتعاملين مما يؤثر سلبا في قيمة العملة، فيعمدون إلى شرائها بأسعار منخفضة، ثم بيعها بعد أن تعود القيمة إلى الارتفاع ، مما يلحق خسارة بالمستخدمين – الذين يمتلكون بيتكوين– دون أن يكون لهم القدرة على الشكوى أو الاعتراض(الباحوت، 2017، صفحة 35).

3. العملات الافتراضية ومدى توافقها مع ضوابط السك

بحكم طبيعتها للاملموسة وطريقة انتاجها هناك جدل وخلاف واضح حول العملات الافتراضية ومدى توافقها مع النقود التقليدية وتقدير مكانتها في الاقتصاد المحلي والعالمي ، وسنحاول من خلال هذه النقطة عرض مدى توافق العملات الافتراضية مع خصائص النقد التقليدي.

1.3 ضوابط سك النقود:

هناك مجموعة من الضوابط الشرعية التي تحكم سك النقود حتى لا تسبب الأذى لأفراد المجتمع ولا تضيع ثروتهم، وأهم هذه الضوابط(سميران، 2019، صفحة 273):

- **سك النقود حق الحاكم** : أي أن السلطان أو الحاكم هو الذي يتولى عملية سك النقد، أي لا تضرب إلا بإذنه أو من ينوب عنه ، مما يعطيه القوة والاعتبار عند الناس، لأن الصالح العام يتطلب أن لا تسك النقود إلا عن طريق الامام ، ولو ترك سكها للناس لركبوا فيها العظائم.
- **عدم التساهل:** يشترط في سك العملة الافتراضية مدى توافقها مع وظائف النقود التقليدية ومن أجل معرفة أهمية العملات الافتراضية في المبادلات بين الأفراد لابد من معرفة إذا كانت تؤدي الوظائف الأساسية للنقود الافتراضية أم لا، لذلك سوف نتطرق لوظائف النقود الأساسية، ثم نقوم بإسقاط هذه الوظائف على العملات الافتراضية .

–أ– وظائف النقود المركزية:يتفق الاقتصاديون على مجموعة من الوظائف الأساسية التي ينبغي أن تتوفر في النقد وهي(مشوقة، 2021):

– **مقياس للقيم:** فالوحدة النقدية تستخدم كوحدة يمكن بواسطتها قياس قيم السلع والخدمات، وتتضح أهمية النقود كمقياس للقيمة من خلال الصعوبات التي واجهت التعامل بأسلوب المقايضة، إذا لم يكن يتوافر وحدة مشتركة يعتمد عليها معيار لقياس قيم السلع والخدمات المختلفة ، وبعد استخدام النقود في التداول تمكن الناس من اعتمادها أساسا يتم بموجبه تحديد الأثمان والقيم، بالاضافة إلى أنها تسهل عملية الحساب .

– **وسيط للتبادل:** تتحقق وظيفة النقود بواسطة أي شيء يلقى قبولا عاما في مبادلات السلع والخدمات بين الأفراد . ويشترط أن يلقى هذا الشيء القبول التام للأفراد للتعامل به في مبادلاتهم.

– **مخزن للقيم:** حامل النقود يعتبر حاملا لقوة شرائية عامة يستطيع أن ينفقها عبر الزمن، وذلك للحصول على السلع التي يرغب في شرائها في الوقت المناسب، وهو يعلم أنها ستكون مقبولة في أي وقت، وعلى ذلك فالنقود مخزن جيد للقيمة، مما يجعل منها أداة مهمة للادخار، ولا تقتصر هذه الوظيفة على النقود، فيمكن أن تشمل أي أصل ذا قيمة كالأسهم والسندات(مشوقة، 2021).

- **عدم التساهل والعدل: يشترط** عند ضرب النقود عدم التساهل والعدل ، وعدم التلاعب في أوزانها ومعاييرها بالزيادة أو النقصان.
- **لا تسك النقود للتجارة والحصول على الأرباح:** حتى لا يخرج دور النقود عما وضعت له كثمن للسلع ووسيط للتبادل.
- **يجب أن تكون بقيمتها الحقيقية وليست الوهمية:**إذا كانت النقود تسك من قبل الحاكم فيجب أن تكون بقيمتها الحقيقية غير الوهمية، وألا يدخل إليها الغش والتزييف. ويجب على الحاكم أن يعطي الأجر لمن يسك النقود من بيت المال حتى لا يكون ذلك ذريعة إلى زيادة قيمتها أو نقصانها .
- **القبول العام** : تسك النقود في المجتمع على أساس أنها وسيلة لشراء السلع والتبادل تلقى القبول العام بين أفراده بحكم القوة التي تستمدها بأمر الحاكم بسكها.

بإسقاط هذا الضوابط السالفة الذكر على العملات الافتراضية ، نجد أن(سميران، 2019، صفحة 74):

- النقود الافتراضية لا تصدر عن طريق الحاكم ، ولا عن طريق سلطة نقدية أو مصارف مركزية مكلفة بذلك، مما أدى إلى ارتفاع عدد العملات الافتراضية وقد تجاوزت ألف عملة . وترك عملية سك النقود شرعا غير جائز لأن فيها ضرر وحرج ، وارتفاع في الأسعار وانخفاض قيمة النقد وغيرها من الأضرار.
- كثرة النقود الافتراضية أدى إلى اختلاف أسعارها بحسب الترويج لها على الانترنت، وهي ليست نقود مادية ملموسة بل مشفرة.
- معظم النقود لافتراضية الهدف منها الربح عن طريق المقامرة فيها، مما جعلها تخرج عما وضعت له النقود لشراء السلع ووسيط للتبادل.
- النقود الرقمية وهمية، وغير مرتبطة بحساب بنكي، مما جعلها مجهولة ومخالفة للقوانين، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتكاب بعض الأعمال غير الرغوب فيها.المبدأ الذي تقوم عليه العملات الافتراضية هو التعدين، ويحتاج هذا الأخير إلى قدرة فائقة لحل المسائل المعقدة للوصول إلى الكتل ، مما جعلها محازة لفئة معينة من الناس لهم القدرة على ذلك.

2.3 العملة الافتراضية ومدى توافقها مع وظائف النقود التقليدية:

من أجل معرفة أهمية العملات الافتراضية في المبادلات بين الأفراد لابد من معرفة إذا كانت تؤدي الوظائف الأساسية للنقود الافتراضية أم لا، لذلك سوف نتطرق لوظائف النقود الأساسية، ثم نقوم بإسقاط هذه الوظائف على العملات الافتراضية .

–أ– وظائف النقود المركزية:يتفق الاقتصاديون على مجموعة من الوظائف الأساسية التي ينبغي أن تتوفر في النقد وهي(مشوقة، 2021):

– **مقياس للقيم:** فالوحدة النقدية تستخدم كوحدة يمكن بواسطتها قياس قيم السلع والخدمات، وتتضح أهمية النقود كمقياس للقيمة من خلال الصعوبات التي واجهت التعامل بأسلوب المقايضة، إذا لم يكن يتوافر وحدة مشتركة يعتمد عليها معيار لقياس قيم

السلع والخدمات المختلفة ، وبعد استخدام النقود في التداول تمكن الناس من اعتمادها أساسا يتم بموجبه تحديد الأثمان والقيم، بالإضافة إلى أنها تسهل عملية الحساب .

– **وسيط للتبادل:** تتحقق وظيفة النقود بواسطة أي شيء يلقى قبولا عاما في مبادلات السلع والخدمات بين الأفراد . ويشترط أن يلقى هذا الشيء القبول التام للأفراد للتعامل به في مبادلاتهم.

– **مخزن للقيم:** حامل النقود يعتبر حاملا لقوة شرائية عامة يستطيع أن ينفقها عبر الزمن، وذلك للحصول على السلع التي يرغب في شرائها في الوقت المناسب، وهو يعلم أنها ستكون مقبولة في أي وقت، وعلى ذلك فالنقود مخزن جيد للقيمة، مما يجعل منها أداة مهمة للادخار، ولا تقتصر هذه الوظيفة على النقود، فيمكن أن تشمل أي أصل ذا قيمة كالأسهم والسندات(مشوقة، 2021).

– **النقود قاعدة للمدفوعات المؤجلة وتسوية الديون والالتزامات** : حيث يمكن استعمالها في إبراء التزامات مالية حالية في وقت لاحق، وبذلك تعتبر النقود مقياسا أو قاعدة للمدفوعات الآجلة، ونشير هنا إلى أن العديد من الدول والأفراد، رفضوا اعتبارها مقياسا في المدفوعات الآجلة، خصوصا في أوقات الأزمات والحروب ، واستعملوا الذهب والفضة أو أي وحدات أخرى ذات قيمة ثابتة(ليل، 2019، صفحة 10).

– **أداة للسياسة النقدية:** إضافة إلى الوظائف التقليدية السابقة التي يذكرها الفقهاء والاقتصاديون في كتبهم تستخدم النقود كأداة مهمة للسياسة النقدية للدول الحديثة، حيث تقوم الدول بتحديد كمية النقود والحد من إصدارها من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي، ومن أجل الحفاظ على الأسعار من التضخم أو الانكماش، وهذه الوظيفة جاءت بعد انفكاك النقود عن غطاء الذهب، وأصبح للنقود قوة شرائية تستند إلى قوة اقتصاد الدولة المصدرة لهذه النقود(عامر، 2019، صفحة 271).

–ب– الوظائف التي توفرها العملات الافتراضية:سنحاول إسقاط الوظائف النقود التي ذكرناها على العملات الافتراضية ومدى توافرها في هذا النوع من النقد، وعليه يمكن القول(إبراهيم، 2018، صفحة 31):

– **من حيث كونها مقياسا للقيم فهذه خاصية غير متوفرة بحكم أن :**

- أن المقياس ينبغي أن يكون عادلا ومنضبطا ومقبولا عند المحتكمين إليه، والعملات الافتراضية مقياس ليس عادل وشديد التقلب، وغير قادر على الاحتفاظ بالقوة الشرائية له، يتأثر سريعا بسبب حدث تقني أو اختراق أو موثق رسمي .
- المقياس ينبغي أن يكون مقبولا ومتفقا عليهن وهذا العملات الافتراضية لم تلق هذا القبول والاتفاق ومازالت محل إنكار من طرف الكثير.
- هذه النقود لا تستطيع أن تقوم بدور النقد المباشر في تحديد قيم السلع والخدمات مباشرة بل لابد من تقييمها بعملة أخرى.

– **من حيث كونها أداة للتبادل:**فخاصية النقود أنها تتميز بالشيوع والرواج والقبول العام ، إلا أن النقود الافتراضية لا تتوافر فيها هذه الخاصية ، لأن هذا النقود خاصة بفئة دون الأخرى ، ولا يتم التعامل بها إلا عن طريق شبكة الحاسوب ، ولا تعترف بها معظم الدول ، ولا يمكن اعتماد لشراء معظم السلع والخدمات، وبالتالي فهي أداة للتبادل في حدود معينة .

– **من حيث كونها مخزن للقيمة:** إن النقود من شأنها أن تكون أداة للادخار وخزنا للقيمة لفترات معينة، وهذه الخاصية أيضا لا تتوافر في النقود الافتراضية لأنها عرضة للتذبذب والضياع، وهي وسيلة سهلة للاحتيال والتلاعب بها ، حيث تواجه منصات تداول العملات الافتراضية مشاكل اختفاء مبالغ ضخمة ، بسبب مجرد عملية اختراق للمنصة. أما عن كون العملة تحمل قيمة ذاتية كالنقود الذهبية أو الفضية ، أو التي تعتمدها السلطة النقدية كالنقود الورقية الالزامية ، فهذه الخاصية غير متوفرة في النقود الافتراضية.

– من حيث كونها النقود قاعدة للمدفوعات المؤجلة وتسوية الديون والالتزامات: هذه الخاصية غير متوفرة ، لأنها تفتقر إلى خاصية كونها مخزن للقيم وأداة للادخار ، كما أنها تتعرض لتقلبات شديدة والتعامل بها أشبه بالقمار ولأنها لم تلق الرواج العام ، لذلك فهي لا تستعمل لتأدية المدفوعات وتسوية الديون والالتزامات إلا في حدود معينة .

– كونها أداة للسياسة النقدية: هذه الخاصية غير متوفرة في النقود الافتراضية، لأنها تصدر عن جهات غير مركزية مجهولة دون أن أي غطاء أو خضوع لسلطة نقدية، مما يجعلها خارج سيطرة الدول في تحديد معالم وأهداف السياسة النقدية ، التي تعتمد على التأثير على حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد، غير أن النقود الافتراضية لا يمكن تتبعها أو السيطرة على تداولها أو إنتاجها.

4. الموقف الدولي من تداول العملات الافتراضية وكيفية التعايش معها

فيما يتعلق بالقبول الدولي للعملات الافتراضية على رأسها البيتكوين فهناك من يرى أن هذه العملات الرقمية سيصبح تداولها أمرا عاديا، شأنها شأن النقود الالكترونية التي يتم تداولها عن طريق البطاقات الائتمانية والشيكات الالكترونية بعد أن كان هناك تخوف ورفض صارت عادية جدا، وهناك من يرى أن هذه العملات هي فقاعات وليست أصلا، ولا توجد قاعدة تصدر على أساسها هذه النقود الرقمية

4. 1 مدى قبول العملات الافتراضية :

من محددات قيمة النقد هو القبول العام، والذي يستند إلى قوة قانونية رسمية بالدرجة الأولى، وللحديث عن العملات الافتراضية نجد رأيين على النحو التالي(يحي إ.، 2020، صفحة 10):

أ– الرأي الأول: البتكوين هي فقاعة، وليست عملة ولا أصلا ماليا

– وهو أهم انتقاد وجهه عدد من خبراء الاقتصاد ورجال الأعمال لتكنولوجيا بلوك تشين أو سلسلة الكتل التي تترافق مع تداول عملة البتكوين، مستندين على أن قيمتها الأساسية هي " **الصفر** " ، لأنها لا تستند على أساس قوي يحمي قيمتها، بل تستمد قوتها من قبول الأفراد لها فقط، وهو ما أكدته العديد من الشخصيات الاقتصادية والمالية المهمة في العالم ، منهم رئيس البنك المركزي الأوروبي، رئيس الاحتياطي الفدرالي الامريكي ، جوزيف ستيغلتز الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل وغيرهم من رجال المال والأعمال .

ومن بين رواد هذا الرأي من يرون أن بتكوين إنما هي سلعة وليست عملة ، ويبررون ذلك بما يلي(سلام، 2020، صفحة 25):

– تعريف العملة بشكلها وضوابطها وطريقة عملها لا ينطبق على (البتكوين) ، وإنما هي أقرب لخصائص السلع.

– أن عمل البتكوين دور الوسيط للتبادل وليس بين سلة العملات.

– أنها غير مغطاة بأي عملة أو معدن .

– لا تستند لقوة قانونية تحمي قيمتها.

– يمكن اعتبارها مجرد أصول مشفرة لا أكثر.

– الغاية من سك العملات الافتراضية المشفرة هو الربح وهذا ما يتنافى مع غاية النقود التقليدية.

ب – الرأي – الثاني :بيتكوين قد تصبح عملة أو أصلا ماليا

وهو رأي داعم لتداول البتكوين وأنها ليست مجرد فقاعة، ومتفائل بمستقبلها وأنها ستعرف رواجا واسعا بين الأفراد والهيئات الرسمية، ويبررون رأيهم أن " تقلب أسعار بيتكوين لالا يشبه تماما ديناميكية الفقاعات بشكل جذري ، تلك التي تصل إلى الذروة أولا ، ثم تنفجر بشكل حاسم ، وإنما بيتكوين يعاود الصعود عند كل نقطة هبوط " (يحي إ.، 2020، صفحة 10)، وهناك مبررات لهذا الرأي :

– أن الناس تعارفوا عليها بأنها عملة ,

– أنها مغطاة بسلة عملات .

– أنه يمكن الشراء بقيمتها ، مما يدل على أنها ذات قيمة .

– أنها تؤدي وظيفة النقود من حيث أنها تعتبر مخزنا للقيمة.

– أنها تعمل وفق آلية عمل العملات الحقيقية تمام من حيث الإصدار، التداول والتسعير لقيمتها وغير ذلك.

4. 2 القبول الدولي :

تختلف المواقف فيما يخص اعتماد العملات الافتراضية وتداولها بسبب الشكوك التي تنجر عن عملية وطريقة اصدارها، ولكن نتيجة توسع تداول هذه العملات ظهرت مبادرات ومواقف للتعايش معها، ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي:

أ– أهم مشاريع تداول وإصدار العملات الافتراضية.

– **ألمانيا:** وتعد ألمانيا أولى الدول التي اعترفت رسميا بأن البتكوين نوع من النقود الالكترونية، وهو ما سمح للحكومة الألمانية بفرض ضريبة على الأرباح التي تحققها الشركات التي تتعامل بالبتكوين، في حين بقيت المعاملات الفردية معفاة من الضرائب. كما منحت محكمة العدل الأوروبية هذه العملة بعض الشرعية في أكتوبر عام 2015 ، عندما اعتبرت البتكوين عملة تقابل السلعة أو الخدمة، وبالتالي هي معفاة من ضرائب القيمة المضافة عندما يبادل الأفراد اليورو مقابل البتكوين(الباحوت، 2017، صفحة 39).

– **أما الولايات المتحدة الأمريكية:** في البداية حذرت الولايات المتحدة من تداول العملات الافتراضية المشفرة، ولكن بعد الانتشار الواسع لتداول هذه العملات قامت الخزانة الأمريكية بتقديم توجيهات تتعلق بالأشخاص الذين يقومون بإنشاء وتبادل العملات الافتراضية، كما أصدرت شبكة إنفاذ الجرائم المالية توجيهات في هذا الخصوص سنة 2013. كما حذرت لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية، من مخاطر عملة البتكوين والعملات الافتراضية الأخرى.

– **الصين:** تعتبر الصين من الدول الأوائل التي أقرت بتداول العملات الرقمية، فقد أقر مسئول البنك المركزي الصيني أن " الظروف مواتية للعملات الرقمية التي يمكن أن تقلل من تكاليف التشغيل، وزيادة الكفاءة وتمكين مجموعة واسعة من التطبيقات الجديدة، وأشار أن أفضل طريقة للاستفادة من هذا الوضع هو أن تأخذ البنوك المركزية زمام المبادرة، سواء في الإشراف على العملات الرقمية الخاصة، أو في تطوير العطاءات القانونية الرقمية الخاصة بها.وهناك مجموعة من البورصات الخاصة بتداول البيتكوين في الصين، أهمها(الجميلي، 2019، صفحة 17):

- بورصة **بي تي سي**، والتي تعد أكبر بورصة للعملات الافتراضية في العالم، حيث يبلغ حجم التعاملات اليومية نحو 60 مليون دولار يوميا.
- بورصة **كوينبايز** الصينية.
- بورصة **باي هانج**.
- بورصة **Bitfinex** للتداول الرقمي في هونغ كونغ.

– **الاكوادور:** أقرت الجمعية الوطنية في الاكوادور قانونا يمنح للحكومة الاذن بدفع مبالغ بالعملات الافتراضية، ويقترح إنشاء عملة رقمية وطنية، مبررة ذلك ذلك أن" الأموال الالكترونية ستحفز الاقتصاد ..... وستدعم العملة الالكترونية أصول البنك المركزي الاكوادوري"، وفي ديسمبر أطلق نظام نقد رقمي في الاكوادور باعتبارها البلد الأول في العالم يملك نظام دفع رقمي تديره الدولة.

– هولندا: يقوم البنك المركزي الهولندي بتجريب عملة افتراضية تستند إلى بيتكوين تسمى " دنكوين".

– **كوريا الجنوبية:** تخطط كوريا الجنوبية للعملة الرقمية الوطنية باستخدام بلوكتشن، وأعلن رئيس لجنة الخدمات المالية في كوريا الجنوبية **بيم جونغ يونغ** أن إدارته ستضع أساسا نظاميا لنشر العملة الرقمية(ليل، 2019، صفحة 144).

وهناك مشاريع اخرى(هبة، 2020، صفحة 8):

– جزر بهاما: طلاق مشروع البنك المركزي لعملة رقميةيطلف عليها (Sand Dollar-) لمساعدة الجزيرة في تجاوز الحسائر الناتجة عن الكوارث الطبيعية، حيث يقدم المشروع العديد من الفوائد التي يمكن أن تساعد الأفراد والشركات على التعافي من الأزمات، بما في ذلك امتلاك الوسائل اللازمة لحماية المخدرات والوصول بسرعة إلى الموارد المالية وشراء الاحتياجات بعد وقوع كارثة طبيعية.

– جزر مارشال: إصدار عملة رقمية صادرة عن البنك المركزي استنادا إلى تقنية سلسلة الكتل في المستقبل القريب لزيادة مستويات الشمول المالي .

– السويد: بدء مشروع في عام 2017 لدراسة مدى الحاجة لإصدار الكرونة الالكترونية.

– **تايلاند:** تم تطوير نموذج أولي لعملة رقمية صادرة عن البنوك المركزية لتسوية مدفوعات الجملة ما بين البنوك مع اختبار إمكانية استخدامها في التعاملات عبر الحدود.

–أورجواي: تم تجريب البيزو الالكتروني بنجاح خلال الفترة من نوفمبر 2017 إلى ابريل 2018.

في الوقت الذي

ب– الدول العربية : قامت العديد من البنوك المركزية في الدول العربية بحظر استخدام العملات والأصول المشفرة الصادرة عن الأفراد، وقامت في هذا السياق بإصدار العديد من التعليمات الرقابية التي تمنع وتحذر من خطر التعامل بها، وتمثلت التعليمات الرقابية الصادرة عن البنوك المركزية في كل من : الأردن، البحرين، الجزائر، السعودية، العراق، عمان، قطر، لبنان، مصر، المغرب حول(هبة، 2020، صفحة 6):

– حظر استخدام الأصول والعملات المشفرة من قبل البنوك والأفراد.

– معاقبة التجار الذين يقومون بالتعامل بالعملات والأصول المشفرة بموجب قانون مكافحة غسيل الأموال في بعض البلدان.

– التحذير من كون التعاملات بالعملات الافتراضية تنطوي على مخاطر عالية التقلب للأسعار.

– عدم قبلول الأصول المشفرة كعملة تتمتع بقوة إبراء قانون.

– عدم قبول الأصول المشفرة لأغراض المعاملات التجارية الرسمية.

– التحذير من مخاطر إمكانية استخدام العملات الافتراضية في عمليات غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب.

4. 3 المخاطر المحتملة جراء انتشار تداول العملات الافتراضية :

نلاحظ أن جل الدول لم تتخذ بعد ترتيبات وقوانين واضحة في تداول البيتكوين وذلك بسبب التخوفات والمخاطر التي تلوح في المستقبل من جراء التوسع في تداول هذه العملات ، ومن أهم المخاطر المحتملة نذكر(جاموس، 2018):

– إن المنصات والشبكات التي يتم بواسطتها إصدار وتداول هذه النقود لا تخضع لأي تشريعات أو تنظيمات، في حال تعرضت لخسائر فلا يوجد أي إطار حماية قانوني يؤمن استرجاع الأموال التي يتم بها شراء هذه النقود.(محمدي، 2019، صفحة 261)وعلى سبيل المثال تعرضت منصة الايثريوم في سنة 2012 إلى عمليات اختراق أدت إلى سرقة نحو 50 مليون دولار .

– أن هذه النقود غير مصدرة أو مكفولة من أي بنك مركزي ينظم ويحمي تداولها، وبالتالي فهي معرضة لتقلب حاد وسريع في أسعارها والتي يمكن أن تتدنى إلى الصفر.

– إن غياب سلطة مركزية تشرف على إصدار النقود الافتراضية يسهل استعمالها في نشاطات إجرامية محرمة، كتبييض الأموال، تمويل الإرهاب، تجارة المخدرات وأسلحة وخدمات وغير ذلك.

– لا يمكن الرجوع عن العمليات أو التحايل غير الصحيحة وغير الموافق عليها، المنفذة بواسطة هذه النقود.

– كما يمكن أن تنجر عن تداول العملات الافتراضية عمليات الغش والتزييف والتزوير، لأنها من الممكن أن تتعرض لعمليات القرصنة التي يقوم بها أشخاص محترفون.

– من المحتمل أن يؤدي رواج العملات الافتراضية إلى عدم الاستقرار النقدي، وذلك بسبب أن التحكم قي كميات عرض النقود لم يعد تحت سيطرة السلطة المركزية.

– إن عملية التعدين يقوم بها مجموعة من الأشخاص المحترفين باستخدام أجهزة حواسيب ذكية، وهذا الاحتكار من شأنه أن يضر بالاقتصاد الدولي، لأنهم من الممكن أن يقوموا بتداولها وفقا لما يخدم مصلحتهم الشخصية.

– عدم وجود جهة موثوقة ضامنة لهذه العملة يمكن مطالبتها واللجوء إليها في حالة حصول أي اختراق أو نهب أو نصب، مما يجعل تداول هذه العملة والقبول بها مخاطرة كبيرة، إذ يمكن أن تختفي هذه العملة كما يرى بعض المراقبين بين ليلة وضحاها دون أن يتحمل أحد المسؤولية القانونية اتجاهها.

4. 4 الجهود والمحاولات الدولية لضبط تداول العملات الافتراضية

في ظل تنامي الاهتمام وتداول العملات الافتراضية المشفرة، أصبح من الضروري العمل على تنظيم تداول هذه العملات وجعلها اكثر تنظيما حفاظا على الاستقرار الاقتصادي، وتلبية لمتطلبات الأفراد ، من خلال وضع مجموعة من المعايير والضوابط التي تكفل ذلك، وهناك عدة مبادرات في هذا السياق أهمها(هبة، 2020، صفحة 5):

– **مجموعة العشرين:** تبنت هذه الدول مجموعة من المبادرات على صعيد التداعيات الاقتصادية والمالية للأصول المشفرة، وكلفت المجموعة في هذا الصدد مجلس الاستقرار المالي وعدد من هيئات وضع المعايير لتقديم الاستشارة، لإصدار عملات رقمية مركزية .

– **مجلس الاستقرار المالي العالمي:** يعمل المجلس على تقييم الأطر التنظيمية والإشرافية التي يتم فيها تداول هذه العملات، والعمل على حماية الاستقرار المالي واحتواء أية مخاطر نظامية تنتج عن تداولات هذه العملات، كذلك العمل على ضبط إصدار هذه العملات بشكل يحمي الاقتصاد الدولي من تداعيات انتشار هذه العملات.

– **لجنة مدفوعات البنية التحتية التابعة للجنة بازل:** تعمل هذه اللجنة بالتعاون مع مجلس الاستقرار المالي من أجل رصد آثار تداولات العملات الافتراضية المشفرة على نظم المدفوعات عبر الحدود وتداعيات ذلك على الاستقرار المالي، كما تعمل اللجنة على تقييم الآثار المباشرة وغير المباشرة للعملات المشفرة على القطاع المصرفي وطبيعة التدخلات الاحترازية التي من الضروري اعتمادها من قبل السلطات للتقليل من المخاطر المرتبطة بتداولات هذه الأصول على القطاع المصرفي.

– **إنشاء المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية لمجموعة استشارية:** بغرض مناقشة التجارب والقضايا ذات الصلة بعمليات الإصدار الأولي للعملات الافتراضية، علاوة على دراسة تداعياتها على القضايا ذات الصلة بحماية المستثمرين على الصعيد المحلي وعبر الحدود.

– **مجموعة العمل المالي:** أنيط لها مهمة القيام بدراسة وتقييم مخاطر تداولات الأصول المشفرة وإمكانية استخدام هذه الأصول في عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتقديم تقرير مفصل إلى مجموعة العشرين في هذا السياق.

– **إطلاق المنظمة الدولية للتوحيد القياس (ISO)** : مؤخرا بذلت جهودا حثيثة على إصدار المعيار (ISO307)، لتوحيد المعايير الدولية لسلسلة الكتل .

– معهد معايير الالكترونيات الوطني في الصين: اهتم هذا المعهد بالعمل على ثلاثة معايير تتعلق بتقنية البلوك تشين تتناول العقود الذكية، وحماية الخصوصية، وعمليات الإبداع، كما عملت الهيئة الوطنية للمعايير في روسيا على تطوير سلسلة الكتل.

أصبحت العملات الافتراضية حتمية لا يمكن نفيها، لابد من التعامل معها وضبط التعامل بها وتداولها، من خلال وضع مجموعة من الضوابط والأحكام التي تسمح بالتقليل من حجم المخاطر التي يمكن تنجر عن تداولها.

5.خاتمة:

بتحليل المواقف المختلفة العملات الافتراضية إن كانت عملات جديرة بالتداول بشكل أوسع من خلال مكاسبها، في البداية كانت هناك العديد من تدخلات الحكومات لغلق مواقع البيتكوين ومحاكمة الأشخاص المشرفين على عمليات التعدين وتداول العملات الافتراضية، إلا لم تتمكن من السيطرة مما جعل الدول تسلم بالأمر وتحاول التعايش معه . و عن الموقف الدولي اتجاه (البيتكوين)يمكن القول عنه أنه يعتبر أن :

– العملات الرقمية لم تحظ بعد بقبول وتنظيم قانوني كامل محلي أو دولي يوضح معالمها ويبين المتاح والممنوع فيها وفي أواتها.

– العملات الرقمية ليست نقودا قانونية بشبه إجماع من الحكومات والبنوك المركزية .

– لا تقبل كمدفوعات ضريبية في الكثير من الحكومات.

– تتضاءل دائرة حظر تداول العملات الافتراضية على المستوى الدولي، ويحظر تداولها في بعض الدول.

– تلتزم حكومات بعض الدول التي تتيح التداول بالحصول على الإذن والترخيص من الجهات المعينة كفرنسا ، السويد، النمسا، في حين بعض الدول ليس بحاجة الإذن .

– لم تتفق الدول حول مدى تأثير العملات الافتراضية على الاستقرار المالي والسياسة النقدية ،هناك دول تعتبر أن العملات الافتراضية لها تأثيرا سلبيا خطرا حاليا أو مستقبلا كسويسرا وروسيا، تركيا والد نمارك.

إن تداول عملة البيتكوين وغيرها من العملات الافتراضية أصبح واقعا ملموسا وجزاءا من ديناميكية تطور الاقتصاديات والمجتمعات الحديثة، سواء من قبل الافراد أو صانعي السياسات الاقتصادية بعد أن توجهت بعض البنوك المركزية إى إصدار عملات رقمية، ولكن هذا الواقع يجب التعامل معه بحذر لأن :

– هذه العملات تصدر عن جهات مجهولة.

– لا يمكن تتبعها أو إخضاعها لسياسات السلطة النقدية في الاقتصاد.

– يتم تداولها في منصات الكترونية بطريقة غير شرعية.

– كما أنها غير خاضعة للرقابة مما يسمح لمتداوليها بالتهرب الضريبي.

– لا يوجد أي قوانين تحكم عملية التنقيب أو التعدين مما قد يؤثر على الكتلة النقدية في الاقتصاد.

– لم تلق بعد القبول الدولي الكافي، مما يغيب القوانين التي تحكمها.

– تفتقر إلى بعض الخصائص والوظائف التي تؤديها النقود التقليدية مما يجعل تداولها محدودا.

التوصيات:

لقد أصبحت العملات الرقمية واقعا لا يمكن التهرب منه في ظل الانتشار الواسع الذي عرفته خلال بضع سنوات فقط، لذلك لابد من التعايش مع هذه العملات من خلال مجموعة من التدابير والإجراءات على المستويين المحلي والدولي، ومن التدابير المقترحة نذكر:

– تولي الحكومات إصدار العملات الرقمية من خلال هيئة مختصة تحت وصاية البنك المركزي بصفته السلطة النقدية التي تضبط المعاملات والسياسات النقدية في الاقتصاد.

– سن تشريعات مناسبة تنظم إصدار هذه العملات، وتعاقب من يقوم بإصدار هذا النوع من النقود دون الإذن من السلطات المختصة في الدولة.

– وضع سقف معين لإصدار النقود الرقمية حسب حاجة الناس لذلك، حتى لا تكون من أجل المتاجرة فيها وتحقيق الأرباح من خلالها.

. قائمة المراجع:

الكتب

- عدنان فرحان الجوارين، عملة البتكوين الآثار الإقتصادية والأخطار المتوقعة . العراق: شبكة الإقتصاديين العراقيين، 2018.
- مثنى وعد الله يونس النعيمي ، " البيتكوين نظام الدفع الالكتروني – الند للند – وحكمه في الشريعة الاسلامية" ، شبكة الألوكة، الموصل – العراق 2018،

المجلات والدوريات

- إبراهيم بن أحمد بن محمد يحي. النقد الافتراضي –البتكوين أنموذجا–. حلقة فقه القضايا المعاصرة. المملكة العربية السعودية: مركز التميز البحثي (2020).
- أحمد إبراهيم دهشان. العمولات الافتراضية إشكالياتها و آثارها على الإقتصاد المحلي والعالمي. المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الإمارات: جامعة الشارقة. أبريل (2019)
- أحمد عيد عبد الحميد إبراهيم. النقود الرقمية وأثر التعامل بها في نمط الحياة الإسلامية. الإمارات العربية: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي (2018).
- أسماء محمود محمدي. التعامل بالعملات الافتراضية وتعاملاتها. مجلة كية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات–دمنهور– (4) (2019)..
- إيهاب خليفة ،"الثورة التكنولوجية القامة في عالم المال والإدارة"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 20،03 مارس 2018.
- باسم أحمد عامر. العمولات الرقمية–البتكوين أنموذجا– ومدى توافقها مع ضوابط النقود في الإسلام. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية ، 16 (1)، (2019)..
- نقرير البنك المركزي الأردني. العملات المشفرة. الأردن: البنك المركزي الأردني . (2020).
- عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحوت. النقود الافتراضية، مفهومها، أنواعها، وآثارها الإقتصادية. المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة (1). (2017).

المؤتمرات والملتقيات

- أحمد معبوط، الآثار الشرعية لتداول النقود الافتراضية . المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية حول العمولات الإفتراضية بالميزان. الإمارات : جامعة الشارقة (2019).
- أنس إبراهيم جاموس. النقود الإفتراضية –البتكوين أنموذجا– مفهومها، حكمها. الإمارات: حلقة نقاش،جامعة الشارقة. (19 نوفمبر, 2018).

- إسماعيل عبد عباس الجميلي،إصدار العملات الافتراضية بين متطلبات العصر وضوابط الشرع. المؤتمر الدولي الخامس عشر بجامعة الشارقة –العملات الافتراضية بالميزان–. الإمارات: جامعة الشارقة، (2019).
- علاء أبو زهرة،مدى تطبيق تقنية النقود الإلكترونية بتكوين كعملة حكومية في رقمنة وتحسين المؤسسات الحكومية. التحديات الجيوفيزيائية والاجتماعية والانسانية والطبيعية في بيئة متغيرة. تركيا: شبكة المؤتمرات العربية،(2019).
- محمد علي سميران، ضوابط عملية إصدار النقود والعملات الرقمية . المؤتمر الخامس عشر حول العملات الافتراضية في الميزان . الشارقة الامارات: جامعة الشارقة، (2019)..
- محمد إبراهيم يحي. النقد الالكتروني. حلقة النقد الإلكتروني. مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة. (2018).
- عبد المنعم هبة، آفاق إصدار العملات الرقمية في الدول العربية. صندوق النقد العربي، موجز السياسات،(فبراير, 2020).

ياسر عبد الرحمن آل سلام، العملات الافتراضية. حلقة في فقه القضايا المعاصرة. المملكة العربية السعودية: مركز التميز البحثي، (2020).

- محمد محمود أبو ليل، حكم إصدار العملات الرقمية من منظور السياسة الشرعية . المؤتمر الخامس عشر حول العملات الافتراضية في الميزان. الشارقة الإمارات: جامعة الشارقة، (2019).

مواقع الانترنت

- حمزة عدنان مشوقة. النقود الرقمية من منظور اقتصادي إسلامي: البتكوين أنموذجا –. تم الاسترداد من موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي: https://iefpedia.com/arab/?p=41063 (21 06, 2021)
- صحيفة مال، ماذا تعرف عن العملة الإلكترونية بتكوين. تم الاسترداد من صحيفة مال: https://www.maaal.com/archives/6248 . (5 5, 2021).
- Jean Luc .Bitcoin c’est quoi ? Bitcoin.fr: https://bitcoin.fr/acheter-bitcoin(2021 ,5 20) .

.

الجدول 1: .....

اختبار	نتيجة 1	نتيجة 2	نتيجة 3
15.21	15.21	15.21	15.21
18.58	18.58	18.58	18.58